

واقع الإصلاح الجبائي في الجزائر بين النص والتطبيق

بهناس رضا طالب دكتوراه إشراف أ.د. البقيرات عبد القادر

جامعة الجزائر1-

Résumé

Dans un monde plus ouvert et concurrentiel, l'administration fiscale est appelée à s'adapter et à prévoir des règles de fonctionnement, cohérentes et modernes, tant au plan législatif qu'organisationnel. Poursuivant la mise en œuvre du programme du Gouvernement, l'administration fiscale a initié un certain nombre d'actions destinées à parachever la réforme fiscale pour obtenir à la mise en place d'un système fiscal officient adapté à l'environnement économique et social. Dans cette perspective, différentes actions ont été menées à partir de l'année 1992, dont les plus importantes ont été les travaux préparatoires pour le mise en œuvre des structures .

مقدمة:

يعرف الإقتصاد العالمي تطورا متسارعا يشمل الكم والكيف على حد سواء، هذا الأخير يتطلب مسايرة الأنظمة القانونية لهذه المتغيرات ونخص بالذكر النظام الجبائي عموما .

وباعتبار أن الجزائر ليست في منأى عن هذه التطورات الحاصلة فقد شهدت أيضا العديد من التحولات الإقتصادية أهمها الإنتقال إلى نظام إقتصاد السوق هذا الأخير الذي يقتضي وجوب خلق نظام ضريبي جديد يتوافق مع تطلعات المنظومة الإقتصادية.

ولقد تم تكريس سياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1992، فنجده إرتكز على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على ارباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة ، بالإضافة إلى الإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية الجزائرية وتنظيمها الهيكلي من خلال إنشاء مراكز الضرائب والمراكز الجوارية دون إغفال ماجاء به قانون المالية لسنة 2007 الذي أنشأ ضريبة جديدة ونظام جديد يضم أغلب النشاطات وهو النظام الجزائي.

إن هذه الإصلاحات الجبائية في الجزائر جاءت بناء على مجموعة من التطورات الحاصلة وبموجب مجموعة من قوانين المالية ومراسيم تنفيذية ، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكاليات التالية :

هل الإصلاحات الجبائية في الجزائر حتمية فرضتها ضرورة انتقال الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق أم فرضها سوء تسيير المؤسسات في الجزائر ؟

وما مدي تكريس سياسة الإصلاحات الجبائية في الجزائر ؟

المبحث الأول : الإطار العام للإصلاح الجبائي في الجزائر

إن الضريبة اقترنت بوجود السلطة في المجتمع السياسي وتطور مفهومها بتطور وظائف هذه السلطة وأهدافها ، والمفهوم المعاصر للضريبة يقوم على اعتبارها إحدى المصادر الرئيسية وكذا وسيلة فعالة تمكن الدولة وتساعد على التدخل في الحياة الاقتصادية ، لذلك وجب البحث عن إصلاح النظام الضريبي الذي وجب التعامل معه باعتباره مكون أساسي من موضوع التصحيح الاقتصادي إضافة إلى ماله من بعد مالي اقتصادي واجتماعي يجعله أيضا من المضامين الهامة لعملية الإصلاح¹ .

وانطلاقا من هذا يفترض التطرق إلى الإطار العام للإصلاح الجبائي في الجزائر من خلال توضيح مفهومه وكذا أسبابه .

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح الجبائي :

يعتبر الإصلاح الجبائي من أهم مكونات برنامج الإصلاح في كل الدول بما في ذلك الدول التي لا تعتمد على الضريبة في تمويل نفقاتها ، لذا وجب النظر إليه كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية متكاملة للإصلاح تشمل بقية جوانب النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع المالي .

الفرع الأول - تعريف الإصلاح الجبائي :

لم يهتم الباحثين في التشريعات المالية والضريبية بتعريف الإصلاح الجبائي ، وإنما اكتفي القليل من الفقه بذلك ، حيث تمكن تعريفه .

" التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة أو الاستجابة لقيود المحيط الجديدة، فالإصلاح الضريبي الحقيقي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخاصة بكل بلد"².

- " التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من المراحل "³ .

- " إحداث تغيرات في النظام الضريبي لدولة معينة دون اشتراط الرجوع إلى غيرها من الدول التي تشكل معها كتلة اقتصادية واحدة "⁴ .

- " إدخال تغييرات نحو الأحسن ، أي هو العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة بالنظام الجبائي السابق من أجل الرفع من مردوده ، ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص "⁵.

- " هو عملية تشمل تبسيط للنظام الضريبي القائم من خلال تقليل عدد أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية مع استبعاد الفقراء والتخفيف عن أهلهم بشكل يقلل من التكاليف الضريبية ويفعل من النظام الضريبي ، ويجعله أكثر اتساعا وتناغما مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة "⁶

وبالنسبة للإصلاح الجبائي في الجزائر فإن التعريف الذي يتوافق معه ، وهو تعريف الدكتور عماد عبد الوهاب السباطي الذي عرفه بأنه " الآليات التي يمكن من خلالها حل المشكلات والعيوب ومعالجة أوجه القصور ، وسد الثغرات الموجودة في النظم الضريبية ، لتؤدي دورها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها ، والنهوض بالسياسة المالية والاقتصادية للدول "⁷ .

ومن خلال ما سبق من التعاريف، يمكن استنتاج خصائص الإصلاح الجبائي التالية⁸ :

- الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة وضرورية ، وذلك في ضل تحرك اقتصاديات العالم نحو التطوير ، وذلك بعد التغيرات المتلاحقة التي شهدتها العالم في السنوات الماضية .

- الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي ، هذا الأخير الذي يقصد به نقل الاقتصاد القومي ككل من وضع تشوبه العيوب والاختلالات إلى وضع خال منها .

- تعدد أنماط الإصلاح الجبائي وأهدافه ، وتعدد أنماطه بتعدد أهدافه وغاية القائمين عليه .

الفرع الثاني - مبادئ الإصلاح الجبائي :

قسم علماء المالية مبادئ الإصلاح الجبائي إلى قسمين أولهما يتعلق بالكفاءة والآخر بالعدالة ، إذ يعتمد بهما عند محاولة تصميم نظام جبائي جديد وعند تعارض أهداف الكفاءة وأهداف العدالة يجب إصدار أحكام معيارية اعتبارية على الأولويات الجبائية الواجب إتباعها في مثل هذه الحالة .

أولا - عدالة التشريع الضريبي:

تتمثل عدالة التشريع الضريبي في أن يكون خضوع الممولين للضريبة قائما على أساس عادل يراعي المقدرة التكاليفية لكل منهم⁹ ومفهوم العدالة الجبائية نسبي يختلف من دولة لأخرى ، ومن طبقة اجتماعية لأخرى ، كما يختلف حسب طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة ، وصعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي ، وعليه ذهب بعض فقهاء المالية إلى تحديد مفهوم العدالة الجبائية بناء على مبدأي الانتفاع والقدرة على الدفع.¹⁰

أ - مبدأ الانتفاع : يقتضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسئولون عن دفع تكاليف هذا الإنفاق من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم ، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة ، فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبء الجبائي لما يتحمله من منفعة شخصية .¹¹

ب - مبدأ القدرة على الدفع :

ويتضمن عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدراتهم على الدفع أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية ، وبمعنى آخر أن يتصف النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب أو أسعارها ، فيراعي المقدرة المالية للممولين وحالتهم الاقتصادية في تحمل العبء الجبائي فيجب أن لا تكون الضريبة مبالغ فيها ، فتشترط عدم المبالغة والمغالاة شرط ضروري لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .¹²

ثانيا - مبدأ الكفاءة :

وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة ، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب ، فالضريبة التي تتم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل وتدنية العبء الإضافي الزائد للضريبة وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها ، إذا فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة باختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الاقتصاد القومي ذلك لان الضريبة تستهدف أغراض متنوعة، فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية وسياسية .¹³ كما يسعى هذا المبدأ إلى ضمان أن يتم تخصيص الموارد عن طريق آليات الاقتصاد على النحو الأمثل بفضل العمل على ثالية السعر والعقلانية في العوامل الاقتصادية ومفادها أنه لا توجه الضريبة للحد من أو على تغيير سلوك الوكلاء الاقتصاديين¹⁴ .

المطلب الثاني : أسباب الإصلاح الجبائي في الجزائر :

تلعب الضرائب دورا بارزا وحيويا ، ومن أجل هذا تبذل الدول الجهود وترسم السياسات اللازمة لإصلاح النظام الضريبي ، وتحاول العديد من الدول النامية أن تلحق بركب الإصلاح الضريبي الذي بدأته الدول المتقدمة منذ سنوات عديدة ، وبناء على هذا سنحاول أن نوضح في البداية أسباب الإصلاح الجبائي بصفة عامة ، ثم بعد ذلك سنحاول أن نخصص ذلك بتوضيح الأسباب في الجزائر .

الفرع الأول - أسباب الإصلاح الجبائي بصفة عامة (الأسباب المشتركة)

تعاني معظم الدول النامية من العديد من المشكلات تتفاوت حدتها من دولة لأخرى إلا انه يمكن القول بوجود مشكلات مشتركة¹⁵ في تلك الدول منها على سبيل المثال

أولا : ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي :

تعاني معظم الدول النامية ضعفا في جهدها الضريبي ، أو ما يعرف بالحصيلة الضريبية وهذا الضعف يمكن قياسه من خلال انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية المحتملة ، ومن ثمة يعد تحويل الطاقة الضريبية الفعلية إلى الطاقة الممكنة بمثابة الهدف الاستراتيجي لسياسات الإصلاح الضريبي المقترحة لمعالجة الاختلالات المالية وعلاج عجز الموازنة العامة بصفة خاصة .¹⁶

ويرى البعض أن ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية ومن ضمنها الأقطار العربية يعود إلى الأسباب التالية¹⁷ :

- ✓ انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منها
- ✓ سيادة نظم اقتصادية تعطي دورا أكبر للدولة من دور قوى السوق في تخصيص الموارد .
- ✓ اتساع نطاق العمليات العينية .
- ✓ انخفاض مستوى الخدمات والمرافق الأساسية .
- ✓ ويضيف الفقهاء أسباب أخرى تتمثل في¹⁸ :
- ✓ - عدم إمساك أصحاب الأعمال التجارية دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة .
- ✓ - تعدد الإعفاءات الضريبية غير المدروسة .
- ✓ - صعوبة حصر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية .
- ✓ - ضعف الأجهزة الضريبية التنفيذية المسؤولة عن تطبيق التشريعات الضريبية .

ثانيا - اختلال الهيكل الضريبي:

يتسم الهيكل الضريبي في معظم الدول النامية بعدم العدالة ، حيث يتحمل أصحاب الدخول الصغيرة والمحدودة عبئا ضريبيا لا يتناسب مع دخولهم ، وكثيرا ما تفرض ضرائب الدخل على أصحاب الدخول الصغيرة (غياب العدالة الرأس مالية) بالإضافة إلى فرض ضريبة الدخل على المرتبات والأجور دون فوائد رأس مال والدخل من الاعمال الحرة (غياب العدالة الأفقية) .¹⁹

ثالثا - ضعف أداء الإدارة الضريبية :

تتميز الإدارة الضريبية في الدول النامية بطابع تقليدي ، حيث تغلب على معاملاتها استخدام الوسائل التقليدية في فرض الضريبة وتحصيلها ، وزيادة على ذلك النقص الكبير في الخبرة والكفاءة المهنية وانتشار الفساد الإداري ، حيث أن كل هذه ستساهم في إنتشار ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي من جهة و تقف عائقا أمام أهداف عملية الإصلاح الضريبي من جهة ثانية²⁰ .

ومن مظاهر ضعف الإدارة الضريبية نجد²¹ :

- ✓ تخلف انظمة معالجة البيانات والمعلومات بتلك الإدارات .
- ✓ نقص الكوادر الفنية والإدارية .
- ✓ عدم توافر الإمكانيات المادية اللازمة .

✓ انتشار الرشوة والفساد الإداري .

رابعاً - الإعتماد على الضرائب غير المباشرة .

والتي تعتمد عليها الدول النامية بصفة أساسية ، حيث تمثل المورد الأساسي للإيرادات العامة فيها ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها :

✓ انخفاض معدل الإستقطاب الضريبي الناتج عن انخفاض الناتج القومي و انخفاض نصيب الفرد منه .

✓ ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .

✓ انتشار المشكلات الضريبية الفنية .

✓ زيادة النفوذ السياسي لأصحاب الدخول والثروات المرتفعة في هذه الدول بمنع من فرض ضرائب على الدخل ، وبخاصة عند تزواج المال بالسلطة .

الفرع الثاني : أسباب الإصلاح الجبائي بصفة خاصة :

بالإضافة إلى الأسباب العامة التي ذكرناها أعلاه والمشاركة بين جميع الدول النامية ، توجد أسباب بصفة خاصة في الجزائر تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في ما سيذكر أدناه .

أولاً: تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتتها الحياة الإقتصادية الدولية ، والتي تتمثل فيما يلي²² :

أ - فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي .

ب - إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية .

ج - الاتجاه المتزايد نحو التكتل الإقتصادي بين الدول المتقدمة .

د - استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية .

وبناء على هذا أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الإقتصادية لمختلف الدول ومن بينها الجزائر .

ثانياً : الاختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 ، وتراجع معدلات النمو ، وتزايد في حجم المديونية الخارجية دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الإقتصاد الوطني لإنعاشه من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزاً لإتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدول بالإقتصاد ، وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو إقتصاد السوق .²³

ويرى الدكتور ناصر مراد بأن الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها الجزائر في الأساس نتيجة لسوء التسيير حيث أن التسيير أكيد سيسمح للمؤسسة بإستخدام عناصر الإنتاج إستخداماً امثلاً .²⁴

ونتيجة لهذا فإن الجزائر مسها العديد من الجوانب ، وتجسدت مظاهرها في :

أ- تحول علاقة الدولة بالمؤسسة الاقتصادية .

ب- إصلاح نظام الأسعار .

ج- أصحاب البنوك مؤسسة مالية مستقلة .

د - إصلاح التجارة الخارجية .

وكل هاته الإصلاحات الإقتصادية تدرج في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق ولمواكبة هذا التحول كان من الضروري إدخال إصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الإصلاحات الاقتصادية .

المبحث الثاني : تكريس سياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر :

يندرج الإصلاح الضريبي الذي انتجته الجزائر منذ سنة 1992 في سياق مختلف التحولات التي عرفت الساحة الدولية والوطنية ، وفي هذا المجال أنشئت مجموعة إجراءات قصد تبسيط النظام الضريبي وزيادة فعاليته .

المطلب الأول - مظاهر الإصلاحات الجبائية في الجزائر :

من بين الخطوط العريضة للإصلاحات الجبائية في الجزائر لسنة 1992 نجد الإرتكاز على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة ، بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الجبائية .

الفرع الأول - تأسيس ضرائب جديدة بموجب قانون المالية سنة 1992 و قانون المالية لسنة 2007.

تتمثل هذه الضرائب في : الضريبة على الدخل الإجمالي ، الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على القيمة المضافة ، الضريبة الجزافية الوحيدة.

أولا - الضريبة على الدخل الإجمالي :

تنص المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة²⁵ تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل — وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة . "

ومنه فهي عبارة عن ضريبة عامة سنوية ، وحيدة ، تصاعدية ومصرحة تمس الدخل الصافي الإجمالي للمصادر الجزائرية ، فهي أكبر فعل إصلاحي طرأ على الضريبة الجزائرية ، حيث إعتبرت كعامل مبسط لضريبة الدخل وحقت تطورا فعليا للنظام الضريبي نسبة إلى ما كانت عليه سابقا حيث أنها قامت بـ :²⁶

- ✓ تبسيط الإجراءات .
- ✓ تحقيق الفاعلية الإقتصادية الناتجة عن تسوية الضريبة .
- ✓ فعالية التسيير الناتجة عن إدارة ضريبة وحيدة .
- ✓ إندثار الضريبة التكميلية .
- ✓ تنشيط ضمير المكلف تجاه واجبه المدني .

ثانيا - الضريبة على أرباح الشركات

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المدخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 ، وتسمى هذه الضريبة الضريبة على أرباح الشركات . "

وبناء على نص المادة يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية .

ثالثا : الرسم على القيمة المضافة :

إن وضع نظام الرسم على القيمة المضافة كان يهدف أساسا إلى تبسيط الجباية الغير المباشرة عن طريق إلغاء نظام الرسم على رقم الأعمال السائد والمتمثل في TUGP.TUGPS الذي طالما إعتبر مخالف للإقتصاد الحديث ، وأيضا إلى جعل الجباية الغير المباشرة المحلية مشاهمة للجباية الغير مباشرة الخارجية وتسهيل نطاق المعاملات والتمكن من إدماج الاقتصاد

الجزائري في إقتصاد السوق .²⁷

رابعاً : إنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة :

لقد أدرج المشرع الجزائري في إطار أحكام المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007 ضريبة جديدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة، والتي تحل محل الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الاجمالي والتي يتم إعدادها على أساس المعدل النسبي المطبق على رقم الأعمال .²⁸

ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا او تجاريا او حرفيا او مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج .

- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة و المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج .²⁹

الفرع الثاني - الإدارة الجبائية :

إن نجاح النظام الجبائي يعود في قسم كبير منه إلى أسلوب عمل الإدارة والكيفية التي تسير بها الضريبة ، ولقد عانت الإدارة الجبائية قبل الإصلاح من مشاكل عويصة أعاقت بشكل دائم تطور النظام الضريبي، فقد تميزت بتنظيم غير ملائم ، وسائل محدودة ، وتحكم غير كاف للمادة الواقع عليها الضريبة، وأيضا عجز كبير في تحصيل الإيرادات المالية .³⁰

لم يتسن للإدارة الضريبية ان تحضى بالنجاح في السنوات الأولى من الإصلاح نظرا للتأخيرات الحادثة على مستوى تطبيق إجراءات الإصلاح .³¹

وبعد تأخر في إنشاء الهياكل وفي إطار الإصلاحات ، عرفت الإدارات الضريبية تحول عميق مس الجانب الهيكلي والذي يترجم بمراجعة الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية، والذي أسفر عن إنشاء مديرية كبريات المؤسسات ، ومركز الضرائب والمراكز الجوية والذي يمثل مرحلة الانتهاء من عملية طويلة لعصرنة هياكل الإدارة.³²

أولاً - مديرية كبريات المؤسسات :

تمت في سنة 2006 أول مرحلة بإنشاء مديرية كبريات المؤسسات مكلفة بتسيير ملفات الشركات الكبرى، ويعتبر تحسين نوعية الخدمة من أولويات برنامج تحديث الإدارة الجبائية حيث يجب أن تستجيب لضرورات مرتبطة بكل من تحسين إستقبال المكلفين بالضريبة وكذا المردودية المالية.

مع إنشاء حكم جديد للإستقبال المتمثل في مرجع نوعية الخدمة، وتدعمت نوعية الخدمة المقدمة بمعيار النوعية الذي يراعي متطلبات المكلفين بالضريبة والتي كثيرا ما كانت متعددة و متنوعة.³³

ثانياً - مركز الضرائب و المراكز الجوية:

يمثل إنشاء مركز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب المرحلة النهائية لعملية تحديث واسعة للإدارة الجبائية التي كرس تقسيم النسيج الجبائي إلى ثلاث فئات : مديرية كبريات المؤسسات التي أنشأت في سنة 2006 ، مراكز الضرائب التي إنطلقت في سنة 2009 و المراكز الجوية للضرائب.

وتترجم هذه الهيكلية الجديدة الارادة المعلنة من طرف السلطات العمومية بغية تحسين نوعية الخدمة وتقريب الادارة من المكلفين بالضريبة اللذان من شأنهما تحسين الوعي الجبائي .³⁴

وتكمن الخصوصية التي تمتاز بها المراكز الجوارية للضرائب في كونها تتكفل بتسيير فئة واسعة من صغار المكلفين بالضريبة المتفاعلين مع أي إجراء تبسيطي .³⁵

بالإضافة إلى إنشاء هاته الهياكل تم الاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة كإدخال الإعلام الألى إلى الوسط الإداري للجباية وإتسعت العوامل المادية لتشمل العامل البشري فأصبح الإعتماد على متخصصين في مجال الإعلام الآلي ، وكذا في مجال الضرائب بعد القيام بتربصات بمدرسة القليعة تحت إشراف العديد من المختصين في هذا المجال .

المطلب الثاني: تقييم النظام الجبائي بعد الإصلاحات

إن وضع الإصلاحات الجبائية بالجزائر ساهم نوعا ما في حل المشاكل التي عانت منها البلاد ، إلا أن هاته المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية تبقى ضعيفة بسبب مجموعة من الأسباب أدت لضعف المردودية.

الفرع الأول : مظاهر مساهمة الإصلاحات الجبائية في حل بعض المشاكل :

ساهمت الإصلاحات الجبائية في الجزائر بقوة في حل بعض المشاكل التي عانت منها الجزائر من بينها رفع المردود الجبائي وخاصة الجباية العادية ، ويعود هذا إلى العديد من الأسباب أهمها إعادة التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية .

أولا : تطور التحصيل الضريبي:

لقد ساهم الاصلاح الجبائي الجزائري في رفع مستوى المردودية المالية للجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية التي هيمنت ولمدة طويلة في تمويل ميزانية الدولة ، فيلاحظ في السنوات الأخيرة أن الجباية العادية تتزايد من سنة مالية لأخرى وتحل شيئا فشيئا محل الجباية الغير العادية، على إعتبار أن السياسة الجديدة للنظام الجبائي الجزائري تهدف بصفة عامة إلى جعل الضريبة في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته قبل كل شيء .

ويعتبر دخول مركز الضرائب و المراكز الجوارية حيز العمل قفزة نوعية تسمح دون أدنى شك بتحفيز أكثر للوعي الجبائي و بالأخص تحسين الإيرادات الجبائية ، وخير دليل على ذلك المردود المالي المحقق من قبل مراكز الضرائب في ظرف زمني وجيز .³⁶

دون أن ننسى الدور الكبير لمديرية كبريات المؤسسات في تحسين المردودية فهي تهدف لضمان تحصيل هائل للمداخيل الجبائية ، وتتكفل بصفة صارمة بمختلف التسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.³⁷

ثانيا: الجباية المحلية وتطور المداخيل:

تمثل الجباية المحلية جزء لا يتجزأ من المالية العامة للدولة، بحيث أنها تشمل أكثر من نسبة 90% من الموارد الاجمالية للجماعات المحلية ، فهذه النسبة تبين جليا أهمية الجباية المحلية أو المكانة التي تحتلها ولا تدع هذه الأخيرة إلا مكان ضيق للموارد الأخرى و التي تتمثل في الموارد الخاصة بأمولاك الدولة .

الفرع الثاني : عوامل ضعف المردودية الجبائية :

تتمثل هذه العوامل في :

أولا - سيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني : إن الثروة الهائلة التي تملكها الجزائر من المحروقات و التي تعزز مكانتها في العالم كأهم دولة مصدرة للبترول، جعلت من اقتصادها تحت سيطرة قطاع المحروقات ولاييدي أي أهمية للقطاعات الأخرى.

ثانيا- ضعف القطاعات الاقتصادية : لقد عرفت القطاعات الأخرى في الجزائر لفترة طويلة نوعا من الركود، فبقيت تابعة لقطاع المحروقات دون إعطاء أي أهمية للقطاعات الأخرى (القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع العام، القطاع الخاص).

ثالثا- الغش والتهرب الضريبي : تعاني الجزائر كثيرا من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي ، و الغش الضريبي هو عبارة عن فعل مضاد للقانون و يعتبر مخالفة صريحة لنصوصه ، أما التهرب الضريبي فهو عمل مشروع في إطار القانون يتمثل في الاستخدام الفعلي لتقنيات قانونية أو استغلال ثغرات ونصوص قانونية غير دقيقة الصياغة.

رابعا- هيمنة القطاع العمومي لمدة طويلة على الاقتصاد الوطني : لقد سيطر القطاع العمومي في الجزائر على القطاع الخاص لمدة طويلة ، ولم يتمكن القطاع الخاص من فرض وجوده إلا من خلال قوانين الإستثمار المبرجة في الثمانينات . إلى جانب هاته العوامل توجد عوامل أخرى من بينها عدم توازن بنية النظام الضريبي ، وحدة انتشار القطاع الغير الرسمي.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول بأنه منذ أكثر من عشرية باشرت الإدارة الجبائية في إصلاحات عميقة مست هياكلها وأحكامها الجبائية بوتيرة متزايدة قصد تحقيق إدارة خدماتية تجسد مبدأ الحوار الجبائي الوحيد .

فتمت في سنة 1992 وكذا في سنة 2007 إنشاء ضرائب جديدة ، وفي السنوات 2006، 2009 إنشاء هياكل تنظيمية وكل هذا من أجل تنفيذ برنامج عصرنة الإدارة الجبائية والذي مس في نفس الوقت الجانب التشريعي والجانب الهيكلي.

فيلاحظ أنه في الجانب التشريعي باشرت الإدارة الجبائية في عملية تخفيف الإجراءات وتخفيض الضغط الجبائي و تعزيز الحقوق و الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة والتي تعتبر ضمانات للوعي الجبائي.

أما على المستوى الهيكلي فتمت مراجعة الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية والذي أسفر عن إنشاء مديرية كبيرات المؤسسات، مركز الضرائب و المراكز الجوارية.

ولكن على الرغم من كل هذا فإن الإصلاح الضريبي في الجزائر لم يتمكن من تحقيق الاستقرار مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات ، بالإضافة إلى تعقد ذلك النظام في هذا المجال فيلاحظ سنويا صدور العديد من التعديلات الضريبية ضمن قوانين المالية إلا أن هاته التعديلات يشملها العديد من التناقضات ناهيك عن التأخر في تطبيق العديد منها ، فنجد النص دون وجود لأي تطبيق على أرض الواقع في العديد من المرات.

قائمة المراجع:

¹ محمد ميثال عصفور ، الإصلاح الضريبي ، مقال منشور بجريدة الرأي بتاريخ 05/27/23

² عبد المجيد قدي ، الدراسات في علم الضرائب ، دار جرير ، عمان ، ط1 2004 ص 249 .

³ سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ، ص 335 .

⁴ محمد عباس محرز ، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي ، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 بدون تاريخ ص 09

⁵ محمود جمال ، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010/2009 ، ص 106 .

⁶ رضا خلاصي ، شذرات النظرية الجبائية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ص 568 .

- ⁷ محمد عماد عبد الوهاب السنباطي ، الإصلاح الضريبي مع التطبيق على الإدارة الضريبية دراسة تحليلية مقارنة ، ط 01 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2014 ص 21 .
- ⁸ سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العثماوي ، المرجع السابق ، ص 336 .
- ⁹ محمد عماد عبد الوهاب السنباطي ، المرجع السابق ، ص 199 .
- ¹⁰ عبد الله الصعدي ، دور الضرائب في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية ، 2006 ، ص 123 .
- ¹¹ سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العثماوي ، المرجع السابق ، ص 257 .
- ¹² نفس المرجع ، ص 262 .
- ¹³ سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العثماوي ، المرجع السابق ، ص 256 .
- ¹⁴ رضا خلاصي ، المرجع السابق ، ص 253 .
- ¹⁵ محمد عماد عبد الوهاب السنباطي : المرجع السابق ، ص 26 .
- ¹⁶ عتيقة بن طاطا ، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر ، مذكرة بحسب تخصص اقتصاد جامعة دمشق ، سوريا ، 2009/2008 ، ص 30 .
- ¹⁷ ناجي التوني ، سياسات الإصلاح الضريبي مجلة جسر التنمية ، العدد 13 ، الكويت 2013 ، ص 05 ، متاح على الموقع www.arab-api.org تاريخ الولوج 2016/11/18
- ¹⁸ محمد عماد عبد الوهاب السنباطي ، مرجع سابق ، ص 28 ، 25 .
- ¹⁹ نفس المرجع ، ص 32 .
- ²⁰ عبد الكريم بريش ، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1988 – 2011 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2013 ، 2014 ص 255 .
- ²¹ محمد عبد الوهاب السنباطي ، المرجع السابق ، ص 33 ، 34 .
- ²² عبد المجيد قدي ، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، جزء 23 ، رقم 2 ، الجزائر ، 1997 ، ص 445 ، 446 .
- ²³ محمد بوتين ، إستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1994 ، ص 43 .
- ²⁴ ناصر مراد الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث عدد 02 ، 2003 ، ص 24 .
- ²⁵ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
- ²⁶ قليل نسيم ، السياسة الجبائية والإصلاح في الجزائر ، ص 02 .
- ²⁷ قليل نسيم ، المرجع السابق ، ص 03 .
- ²⁸ رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2015/75 .
- ²⁹ نفس المرجع .
- ³⁰ قليل نسيم ، المرجع السابق ، ص 04 .
- ³¹ نفس المرجع ، ص 04 .
- ³² رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2015/75 .
- ³³ رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2013/65 .
- ³⁴ رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2013/71 .
- ³⁵ رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2015/75 .
- ³⁶ رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2013/71 .
- ³⁷ رسالة المديرية العامة للضرائب، رقم 2013/65 .